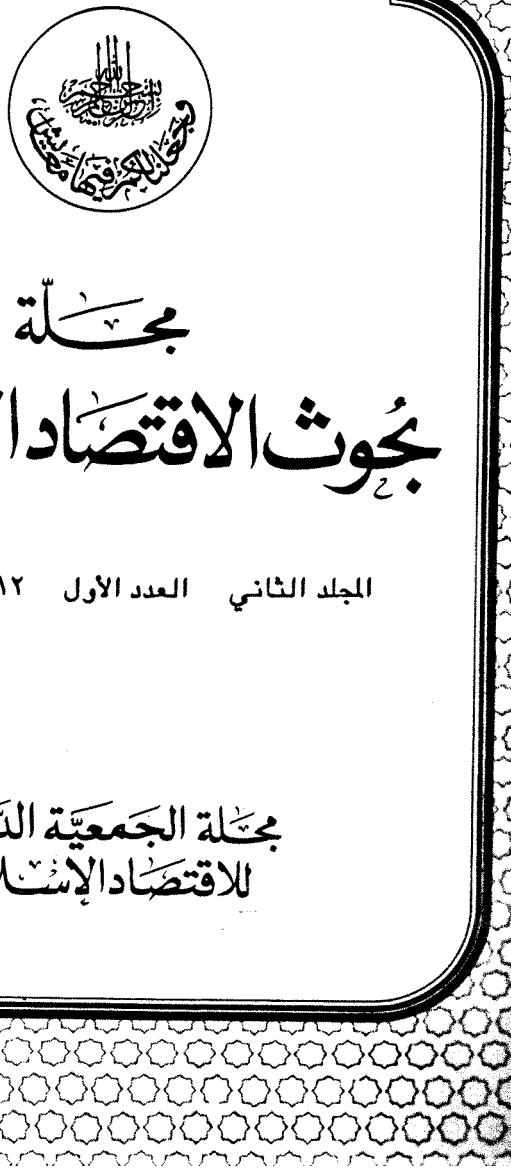

مجلة
بحوث الاقتصاد الإسلامي

المجلد الثاني العدد الأول ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

مجلة الجمعية الدولية
للاقتصاد الإسلامي - لندن

REVIEW OF ISLAMIC ECONOMICS

Volume 2 No. 1 1992/1412 H

Journal of the International
Association
For Islamic Economics

محتويات القسم الإنجليزي

أبحاث

الإسلام والنظام الاقتصادي

محسن خان وعباس ميراخور ١

الادخار والاستثمار في ظل التمويل بالمضاربة

نعيم أحمد صديقي ومحسن فرد مانش ٣١

تقارير

المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ٥٢

مراجعات كتب

الإسلام والنقد وتوزيع الدخل لضياء الدين أحمد ٥٥

محمد خان .....

ملخصات محتويات القسم العربي

..... ٥٨

مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي ع ١ م ٢ (١٩٩٢) ١ - ٣٣

دور علماء المسلمين في تأسيس وتطوير علم الاقتصاد ، القيمة والثمن عند ابن خلدون (*)

شوقي أحمد دنيا

قسم الاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة

هذا البحث هو حلقة في سلسلة متواصلة تستهدف التعرف على مدى إسهام علماء المسلمين في تأسيس وتطوير علم الاقتصاد ، وذلك من خلال دراسة وتحليل وتقويم ما قدموه من آراء وأفكار في المجال الاقتصادي . وموضوع هذا البحث هو القيمة والأسعار عند ابن خلدون . إذ يلاحظ القارىء الاقتصادي للمقدمة أن ابن خلدون قدم في هذا الموضوع العديد من الآراء والأفكار التي يُبرز عرضها وتحليلها احتوا ها على معظم العناصر الأساسية المتعارف عليها في الأدب الاقتصادي لهذا الموضوع الذي يحتل أهمية متزايدة ومرتبة متقدمة بين موضوعات النظرية الاقتصادية . فقد تكلم ابن خلدون عن القيمة وعن الثمن كما تكلم عن الحاجة والرغبة والطلب وعن المنفعة وعلاقتها بالحاجة من جهة وبالقيمة من جهة أخرى ، وكذلك عن النفقات وعلاقاتها بالقيم والأثمان . كما تحدث عن العرض والطلب وعن السوق وأهميتها وهيكلها المفضل وعن حركية الأسعار ومخاطر التقلبات العنيفة فيها ، وعن الضرائب وآثارها السعرية وعن التوقعات ومفعولها على الأسعار الحاضرة . ومهمة هذا البحث هي عرض هذه الآراء بلغة اقتصادية معاصرة وإجراء تقويم موضوعي لها مع الإشارة إلى ما قد يكون هنالك من جوانب اتفاق أو اختلاف بين ابن خلدون وغيره (١) .

يمكن القول أن عطاء ابن خلدون في هذا الموضوع ، خاصة فيما يتعلق منه بنظرية الأثمان فاق عطاءه في الكثير من الموضوعات الاقتصادية الأخرى ، بل يمكن القول إن نظرية الثمن قد استكملت معظم عناصرها على يديه . وفيما يلي نعرض لأهم ماقدمه

(*) أود أن أشكر الأستاذين المحكمين على ما أبدياه من ملاحظات قيمة والتي أخذت بها عند إعداد البحث بصفة نهائية . ومع ذلك فالمسؤولية أولاً وأخيراً تقع على عاتقي ..

(١) اعتمدت هذه الدراسة على مقدمة ابن خلدون ، طبعة المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة ، مع الرجوع في بعض المواطن الى طبعات أخرى للتأكد من سلامة لفظ أو عبارة وخاصة طبعة د. علي عبد الواحد وافي .

حيال القيمة والأثمان .

١ - مصطلحات ومضامين :

يلاحظ أن ابن خلدون قد استخدم في هذا المجال المصطلحات التي عادة ما نجدها في الأدب الاقتصادي من أمثال : الثمن ، والقيمة ، والسعر ، والرغبة ، والحاجة ، والطلب ، والعرض ، والمنفعة .

وفي هذه المرحلة سنركز على أهم العلاقات القائمة بين بعض هذه المصطلحات وبعضها الآخر .

١/١ - القيمة والثمن : يعد موضوع القيمة من أهم موضوعات علم الاقتصاد ، وسوف نحصر كلامنا هنا على ماهية القيمة ومحدداتها وعلى علاقتها بالثمن .

وبرغم أن بحثنا في الفكر الاقتصادي الخلدوني إلا أنه من الضروري التمهيد بعرض سريع لموقف الفكر الاقتصادي الغربي من هذه القضية :

١/١/١ - القيمة والثمن في الفكر الاقتصادي الغربي (١) :

ساد الفكر الاقتصادي الوضعي فترة طويلة اتجاه يقوم على أساس أن للسلعة قيمتين ، قيمة استعمالية Value in Use وقيمة تبادلية Value in Exchage . وفي عصر آدم سميث ساد اتجاه آخر يقوم على أن للسلعة قيمة استبدالية ولها منفعة ، واليوم

(١) لم نشأ أن نتوسع في عرض هذه المسألة لأنها ليست من صلب البحث من جهة ولأنها معروضة بوضوح وتفصيل في العديد من كتب الاقتصاد الوضعي من جهة أخرى ، ومن هذه المراجع التي أسهبت في عرضها ما يلي :

د. سعيد النجار "تاريخ الفكر الاقتصادي" بيروت : دار النهضة العربية ، الباب الثاني كله ص ١٧٥ - ٢٧٢ .

د. حسين عمر "نظرية القيمة" جدة : دار الشروق ، الطبعة السادسة ، ص ١٥٣ ومابعدها .

- D. Ricardo, The Principles of Political Economy and Taxation, New York : Dutton, Everyman's Library 1973, PP5-32.

نجد أن السائد هو مصطلح القيمة مجرداً ومصطلح المنفعة ، ومعنى ذلك أن التطور قد دخل على المصطلح وإن بقي المضمون ثابتاً لفترة طويلة ، أيضاً ساد الاعتقاد بأنه ليس للمنفعة مدخل في نظرية القيمة ، فهناك عوامل أخرى تحدد القيمة لاتدخل ضمنها المنفعة، ثم ظهر تيار معاكس يذهب إلى أن نظرية القيمة ترتكز على المنفعة، بمعنى أنها العامل المحدد للقيمة .

وأخيراً ظهر اتجاه مغاير يعتمد على أن علاقة القيمة بالمنفعة هي علاقة الشيء بأحد محدداته ، بمعنى أن المنفعة تحدد القيمة مع عوامل أخرى ، وما زال هذا الاتجاه سائداً إلى اليوم .

في ضوء هذا التطور الفكري يمكن إيجاز القول في محددات القيمة التبادلية فقد قيل إنه العمل وقيل إنها تكلفة الإنتاج وقيل إنها منفعة السلعة وقيل إنها تكلفة السلعة ومنفعتها معا وقيل غير ذلك .

ما علاقة القيمة بالثمن ؟

الأثمان ظاهرة سوقية كما أنها في المجتمعات الحضرية ذات صبغة نقدية ، أما القيمة فهي صفة كامنة Intrinsic في السلعة وذاتية وحقيقية . لكنها لاتظهر متجسدة إلا من خلال التبادل ، عندئذٍ تبرز قيم السلع المختلفة متمايزة متفاوتة .

والتبادل في دنيا الاقتصاد يعبر عنه إجمالاً بالبيع والشراء . وهما لايوجدان إلا من خلال السوق ، كما أن ذلك يتم عادة خلال وسيط نقدي . هناك إذن صلة وثيقة بين الثمن والقيمة ، وقد صيغت هذه العلاقة لفترة من الزمن على أن الثمن مقياس نقدي للقيمة، وإن كان مقياساً غير وثيق لما يعتريه من تقلبات قد تكون سريعة وكبيرة ، عكس القيمة ذات الصبغة الثابتة إلى حد كبير . ومعنى ذلك أن الثمن كي يكون مقياساً صحيحاً للقيمة عليه أن يعبر بصدق عما في السلعة من قيمة في ضوء محدداتها ، وعلينا أن

نعي بدقة الفرق الواضح بين المقياس والمحدد ، فالثمن غاية أمره أن يكون مقياساً ، أما أن يكون محدداً فلا . ومن الواضح أن الأمر عند هذا الحد بدأ في التعقيد، إذ كيف نتعرف على قيمة هذه المحددات ؟ وما هي محددات هذه المحددات ؟ وكيف تتحدد التكاليف ؟ أليس من خلال السوق وبالنقود ؟ ومعنى ذلك أن الثمن أصبح في النهاية محدداً ومفسراً للقيمة ، وهذا يناقض ما سبق قوله ، فما المخرج إذن ؟ اكتشف الفكر الاقتصادي في ذلك مخرجين ، أولاً فكرة ثمن السوق Market Price والثمن الطبيعي Natural Price . ثمن السوق يعبر عما يحدث فعلاً في السوق ، بينما الثمن الطبيعي يعبر عن أقل الأثمان التي في ضوئها يوجد العرض ويتم التبادل ، ومن خلال هذه الفكرة تعتبر القيمة هي الثمن الطبيعي . ثم خطا الفكر الاقتصادي خطوة ثانية في الطريق فذهب إلى أن الثمن مصطلح يتناول مختلف الفترات القصيرة والمتوسطة والطويلة، فإذا نظرنا إليه في الفترة الطويلة أطلقنا عليه الثمن العادي ، وهو ما يقابل الثمن الطبيعي ، أما الثمن السوقي فهو ما يحدث فعلاً في السوق وقد يكون متفقاً والثمن الطبيعي وقد يختلف عنه ، والثمن العادي هو المعبر بحق عن القيمة وفي تلك الحالة لامانع من أن يطلق كل منهما على الآخر فالقيمة هي الثمن العادي والثمن العادي هو القيمة .

هذا عرض مقتضب لموضوع القيمة والثمن في الاقتصاد الوضعي ، ولا أزعم أنه واف في الإفصاح ولكنه تقريب يكفي للتمهيد لهذا البحث . وقبل أن نختم عرضنا لهذه الفقرة نذكّر بحقيقة جوهرية وهي أنه ليس هناك رائد اقتصادي قد اكتشف كل هذه النظريات وشيّد كل هذه الآراء ، ومن جهة أخرى فإن الفكر الاقتصادي الغربي "الوضعي" لم يصل إلى ما وصل إليه إلا أخيراً وعلى يد (الفرد مارشال) في بداية القرن العشرين . ومعنى ذلك أن ما لدينا ما هو إلا نتاج علماء عديدين في عصور مختلفة استمرت أكثر من مائتي عام تعتصر قادة الفكر الاقتصادي . والآن نريد أن نتعرف على موقع ابن خلدون في هذه الساحة .

٢/١/١- القيمة والثمن عند ابن خلدون :

تجدر الإشارة في البداية إلى أن ابن خلدون رجل عربي مسلم عالم في الفقه . وقد عرفت اللغة العربية كلمة القيمة واستخدمها الفقهاء وكان لها مفهوم واضح وكذلك لفظة السعر أو الثمن وحدد لها هي الأخرى مضمونها . ولسنا هنا في معرض تناول هذه المسألة لكنا أردنا التذكير فقط بهذه الحقائق لأهميتها من جهة ، وأردنا التأكيد على أن الفقهاء كانت لديهم تفرقة واضحة بين المصطلحين ، وإن كان بينهما صلات وعلاقات بل وتداخلات .

هذان المصطلحان يترددان كثيراً عند ابن خلدون ، وهو ، لايصرح ، في الكثير الغالب ما إذا كان يراهما متفقين أو مختلفين وإن كان في بعض عباراته يصرح باختلاف مضامينهما . ومرة نجده يستخدم المصطلحين معاً في نفس المسألة ومرة يقتصر على استخدام أحدهما .

معنى ذلك أن استجلاء حقيقة موقفه ليس أمراً سهلاً (١) ، وإليك بعض عباراته في هذا الموضوع : "التجارة هي تحيلات في الحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع " (ص ٢٨٣) "والمكوس تعود على البياعات بالغلاء لأن السوقة والتجار كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقون ... فيكون المكس داخلاً في قيم المبيعات وأثمانها" (ص ٣٧٢) " تقل المنفعة فيها بتلاشي الأحوال فترخص قيمها وتتملك بالأثمان اليسيرة" (ص ٣٦٧) .

هذه نوعية من عباراته لاتكاد تبين عن رأيه فيما إذا كانا متفقين أو مختلفين . لكن له عبارات أخرى صريحة الدلالة ، منها ما يشير فيه إلى أن ثمن السلعة نتيجة لزيادة الطلب مع ثبات العرض يزيد عن قيمتها ، ومن ذلك فهو يقول :

(١) يشاركنا هذا الرأي د. سفيتلانا باتسيفا "العمران البشري في مقدمة ابن خلدون" ترجمة رضوان ابراهيم ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م ، ص ١١ وما بعدها .

"فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها" (ص ٣٦٣) .

كذلك نجد الدلالة واضحة في حديثه عن تجارة الحكومة وكيف أنها تمارس عملية الاحتكار في كل من الشراء والبيع ، فتشترى السلع بثمن بخس ، يقل عن القيمة ثم تبيعها على الأقل بالثمن العادي - القيمة - أو بأزيد منه ، يقول "فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر وفلاح بشراء تلك البضائع ولايرضون في أثمانها إلا القِيَم وأزيد" (ص ٢٨٢) . في هاتين العبارتين يظهر لنا بوضوح موقف ابن خلدون من أنهما مصطلحان مختلفا المضمون . وبانضمامهما إلى ما قبل ذلك يمكن القول أن القيمة وإن ارتبطت بالثمن إلا أنها من حيث حقيقتها متميزة عنه ، فالثمن ظاهرة سوقية قد تعبر عن القيمة وقد لاتعبر بحسب ماتكون عليه حال السوق . ففي ظل الوضع العادي حيث لا احتكار وحيث الزمن يكون طويلاً عند ذلك يكون الثمن مقياساً للقيمة ، فإذا ارتفع فلارتفاع القيمة وإذا هبط فلهبوطها ، وهذا ما يفسر لنا كثرة العبارات التي يقرن فيه ابن خلدون الثمن بالقيمة ويجعله تابعاً لها أو مؤشراً عليها .

بالنسبة لمحددات القيمة ، يلاحظ أن ابن خلدون في أكثر من مرة يؤكد أن الأموال تستمد قيمتها من العمل الذي بذل فيها ، بل إنه يبالغ فيقول إن هذه الأموال هي قيمة الأعمال الإنسانية ، وقد وردت في المقدمة عبارات كثيرة في هذا الشأن منها قوله: "اعلم أن ما توفر عمرانه من الأقطار وكثر ساكنه اتسعت أحوال أهله وكثرت أموالهم والسبب في ذلك كثرة الأعمال التي هي سبب للثروة " (ص ٣٦٥) .

وعلينا ألا نتسرع فننسب لابن خلدون نظرية القيمة (١) ، إذ أن الذي يفهم من مختلف عباراته مع ضمها وجمعها هو أن العمل محدد أساس من محددات القيمة . ذلك أنه في عبارات أخرى نراه يوضح هذه العبارة المجملة أو المطلقة فيضم إلى العمل المواد المستخدمة في السلعة أياً كانت ، مثل الخشب في سلعة الباب أو الغزل في سلعة الثوب،

(١) كما يذهب إلى ذلك نفر من الباحثين ، منهم د. محمد دويدار "تاريخ الفكر الاقتصادي" ، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية ، ص ٤٩ ، وكذلك سفيتلانا ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

ويعتبر ذلك داخلاً في قيمة الباب والثوب . ومن ذلك قوله : "اعلم أن مايفيده الإنسان ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى قيمة عمله ... وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها مثل النجارة والحياكة ، معهما الخشب والغزل إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمته أكثر" (ص ٣٨١) نلاحظ هنا أنه في عبارته صرّح بأنه كلما كثر المحدد كثرت قيمته،وهذا كلام مقبول في الجملة . ثم واصل ابن خلدون كلامه قائلاً : "وإن كان ما لدى الإنسان من أموال من غير الصنائع فلابد في قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها ، وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها لتجعل لها حصة من القيمة عظمت أو صغرت وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس ، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها يلاحظ في أسعار الحبوب ، لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح فيها ومؤنته يسيرة ، فلايشعر به إلا القليل من أهل الفلح" (ص ٣٨٢) .

نلاحظ أن العبارة السابقة لاتجعل العمل وحده محدداً للقيمة ، بل تدخل فيه عناصر تكلفة أخرى قلّت أو كَثُرَت،وفي ذلك يقول : "وقد تدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة علاجها في الفلح ويحافظ على ذلك في أسعارها كما وقع في الأندلس ، لهذا العهد عندما ألجأ النصارى المسلمين إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكدة النبات ، وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب ، احتاجوا إلى علاج المزارع لإصلاح نباتها وفلحها وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة وصارت في فلحهم نفقات لها خطرها فاعتبروها في سعرهم" (ص ٣٦٤) ثم يواصل مضيفاً عناصر أخرى من التكاليف تُحدِّد بدورها قيمة السلع ومن ثم تظهر في سعرها ، ثم يعمم القول في ذلك على كل تكلفة فيقول : "وقد يدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة ما يفرض عليها من المكس والمغارم للسلطان في الأسواق وأبواب المصر ... والمكوس تعود إلى البياعات بالغلاء لأن السوقة والتجارة كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه حتى مؤنة أنفسهم فيكون المكس لذلك داخلاً في قيمة المبيعات وأثمانها" (ص ٣٧٢) .

في ضوء ذلك كله نجد - حتى الآن - أن محددات القيمة في نظر ابن خلدون هي كل ماتكلفته السلعة من عمل أو غيره . ومما تجدر ملاحظته هنا أن تقويم هذه التكاليف يجعل ابن خلدون يتجاوز بمفرده المأزق المادي للتكاليف وكيف تضم . ومن جهة أخرى فإن هذا التقويم لايتم من خلال ما يحدث في السوق بغض النظر عن طبيعة هذه السوق وإنما من خلال سوق حرة .

والواقع أن ابن خلدون لم يوضح بما فيه الكفاية هذه المسألة لكنا فهمناها من خلال تفرقته بين الثمن والقيمة في ظل الاحتكار .

التكلفة ليست المحدد الوحيد للقيمة :

أورد ابن خلدون عبارات عديدة تشير إلى أن قيمة الشيء مرتفعة لأن منفعته عالية ولأن الحاجة إليه ملحة . إذن هناك عنصر آخر يؤثر في القيمة وهو عنصر المنفعة . يقول ابن خلدون في ربط منطقي واضح بين الحاجة والمنفعة والقيمة " ... تقل المنفعة فيها بتلاشي الأحوال فترخص قيمتها وتُتملك بالأثمان اليسيرة" (ص ٣٦٧) . كما يقول "إن الكسب قيمة الأعمال وأنها متفاوتة بحسب الحاجة اليها فإذا كانت الأعمال ضرورية في العمران ، عامة البلوى به كانت قيمتها أعظم" (ص ٣٩٣) "وعلى قدر عمله وشرفه بين الأعمال وحاجة الناس إليه يكون قدر قيمته" (ص ٣٩٠) .

من هذا العرض نخلص إلى موقف واضح حيال رأي ابن خلدون في القيمة وعلاقتها بالثمن . وليس من المبالغة في شيء أن نقول أن ابن خلدون توصل إلى ماتوصل إليه الفكر الاقتصادي الغربي في هذه المسألة دون أن يتعثر هذه العثرات التي وقع فيها أقطاب هذا الفكر . فالقيمة عنده تحددها التكلفة والمنفعة ، والثمن مقياس جيد للقيمة في بعض الحالات . وإذا مانحينا الإضافات التفصيلية والتكميلية وأبقينا على جوهر الموضوع فإننا لانجد الفكر الاقتصادي المعاصر يخالف ما سبق أن ذهب إليه ابن خلدون منذ أكثر من ستة قرون .

٢/١ - المنفعة :

هذا المصطلح يرد كثيراً في عبارات ابن خلدون ، ومضمونه الاقتصادي قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع حاجة ما . ومع أنه لاطلب بغير منفعة إلا أن ابن خلدون لم يكتف في عباراته بترديد كلمة طلب ، بل ذكر كذلك مصطلح المنفعة مشيراً إلى أثرها في تحديد السعر مؤكداً على أنه كلما قلت المنفعة قل الطلب ومن ثم انخفض السعر . ومثّل لذلك بالعقارات في أواخر فترات الرواج وبداية فترات الركود حيث تقل منفعتها فترخص أسعارها لقلة الطلب عليها .

ولعل من أروع ما قدمه ابن خلدون في هذا الموضوع اكتشافه وربما لأول مرة في تاريخ الفكر الاقتصادي لقانون تناقص المنفعة (١) . ومن إضافاته الجد هامة في هذا الصدد تعميمه لهذا القانون بحيث لايقف عند حد السلع بل يتعداها إلى النقود فنراه يقول عن كثرة إنتاج القوت في بعض الحالات أنه لولا تخزين الناس له خوفاً من حدوث نقص في إنتاجه مستقبلاً "لبذل دون ثمن ولاعوض لكثرته" (ص ٣٦٣) . نلاحظ أن الكثرة أدت إلى أن أصبحت منفعته الحدية صفراً فيبذل دون ثمن . كذلك نجد له عبارات تصرح بأن كثرة الشيء تسهل بذله للاستغناء عنه لوجود مثله "واعتبر غاشية الأناس بغاشية العجم من الحيوانات ، وفتات الموائد بفضلات الرزق والترف وسهولتها على من يبذلها لاستغنائهم عنها في الأكثر لوجود أمثالها لديهم" (ص ٣٦٢) . وفي النقود رأيناه يحمل بعنف على أعمال الكيمياء وذلك لما يترتب عليها - ضمن ما يترتب - من كثرة النقود المتداولة ، ومما يؤدي إليه ذلك من تناقص أو هبوط في قيمتها . وهو بذلك يحقق هدفين معاً هما الإفصاح عن أن كثرة النقود تقلل من منفعتها الحدية كما أنها من منظور النظرية النقدية تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية . يقول ابن خلدون :

"... وذلك أن حكمة الله في الحجرين - الذهب والفضة - وندورهما أنهما قِيَمٌ

(١) لايمكن إغفال أو تجاهل ماقدمه في هذا الصدد علماء سابقون لابن خلدون ، ومنهم على سبيل المثال جعفر الدمشقي في كتابه "الإشارة الى محاسن التجارة" ، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ص ٣٣ وكذلك الإشارة العلمية القيمة التي وردت على لسان الإمام ابن العربي في كتابه "أحكام القرآن" عن السر في هبوط القيمة التبادلية للماء . انظر جـ ١ ص ١٣٢ .

لمكاسب الناس ومتمولاتهم فلو حصل عليهما بالصنعة لبطلت حكمة الله في ذلك وكثر وجودهما حتى لايحصل أحد من اقتنائهما على شيء" (ص ٥٢٩) .

والملاحظ أن الفكر الاقتصادي الحديث لم يستقر على موقف حيال فكرة تناقص المنفعة الحدية للنقود ، والأقرب الى الصواب أنها متناقصة .

٣/١ - الحاجة والرغبة والطلب :

مقصود الحديث هنا هو عن دور الحاجة أو الرغبة في نظرية الثمن . مما يلاحظ أن ابن خلدون قد أعطى أهمية كبيرة للحاجة في تحديد الثمن ، ومعنى ذلك وجود رابطة قوية بين الحاجة والمنفعة ، فالحاجة إلى الشيء تكسبه منفعة تزيد وتنقص بزيادة الحاجة أو نقصها . وإذا سلمنا بأن المنفعة عنصر من عناصر تحديد القيمة فإنه يمكن القول إنه بقدر ما تشتد الحاجة إلى الشيء بقدر ما تعظم قيمته .

لكن هل مجرد الحاجة ، كرغبة أو كإحساس ذاتي داخلي ، يكفي لوجود سوق تعرض فيه السلعة أو الخدمة ؟ معروف أن الاقتصاد المعاصر يرى ضرورة توفر المقدرة مع الرغبة حتى تتحول إلى طلب ومن ثم يوجد السوق ويوجد العرض . ولايختلف ابن خلدون عن الفكر المعاصر" فمثلاً نراه يقول : " ... وأما مرافقهم فلا تدعو اليها أيضاً حاجة لقلة المساكن وضعف الأحوال -انخفاض الدخل - فلا تتفق لديهم سوق فيختص بالرخص في سعره " (ص ٣٦٤) هنا نجده وإن استخدم كلمة الحاجة إلا أن تفسيره يكشف أنه يعنى الطلب وليس مجرد الرغبة ، وإلا فما علاقة الرغبة المجردة بضعف الأحوال ؟ ذلك التعبير الخلدوني الذي يعني انخفاض مستوى الدخول . ومن عباراته المفصحة في ذلك قوله : "ثم أن المصر إذا كان متبحراً موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها كل بحسب حاله فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصوراً بالغاً ويكثر المستامون - الطالبون - لها وهي قليلة في نفسها ، فيزدحم أهل الأغراض فيقع فيها الغلاء" (ص ٣٦٣) .

العلمية

ولعل دقة هذه العبارة من الناحية العملية ، واستخدامها ووضعها للمصطلحات الاقتصادية موضعها الصحيح مما يثير العجب إن لم يكن الدهشة ، حيث يصدر ذلك عن ابن القرن الرابع عشر الميلادي . ومن عباراته ذات الدلالة الصريحة على أنه كان يدرك جيداً أن مجرد توفر الحاجة دون دعم مادي لايؤثر في سوق السلعة قوله "وأما إذا اختص نقله بما يحتاج إليه البعض فقط فقد يتعذر نفاق سلعته حينئذٍ بإعواز الشراء من ذلك البعض لعارض من العوارض فتكسد سوقه" (ص ٣٩٦) هنا نلاحظ أن الحاجة قائمة لكن طرأ عليها ما حال بينها وبين إنتاج آثارها وهو إعواز الشراء ، والعوز هو العدم أي عدم المقدرة .

٢ - جهاز السوق وأهميته :

السوق هي المجال الذي يلتقي فيه البائع والمشتري أي مايلتقي فيه العرض والطلب. وقد عبر ابن خلدون عن ذلك بعبارة مجملة لكنها مفيدة وكافية فالسوق عنده "هو ما يشتمل على حاجات الناس" (ص ٣٦٢) وحاجات الناس هنا تصدق على الطلب وعلى العرض فهي بالنسبة للطالبين تمثل حاجات لهم ، مع ملاحظة أن اللغة والفكر الإسلامي كثيراً ما يستخدم فيهما الشيء للدلالة على شيء ذي صلة به ، فالحاجات وإن كانت في الأصل تعبر عن الأحاسيس الذاتية إلا أنها تصدق أيضاً على ما يشبع تلك الأحاسيس من سلع وخدمات ومن ثم وجدنا الطعام يعبر عنه بلفظة حاجة وكذلك الملبس والتعليم ... الخ ، وهي بالنسبة للعارضين تمثل سلعاً وخدمات يحتاجها الطالبون . ويتتبع ما قدمه ابن خلدون في هذا الموضوع نجده قد تناول عناصر أساسية منها العرض والطلب والثمن ومنها أهمية جهاز السوق في تخصيص الموارد وإشباع الحاجات . ومنها النموذج أو الهيكل المفضل للسوق .

١/٢ - العرض والطلب والسعر :

لسنا في حاجة إلى التذكير بالعلاقات الوثيقة التي تربط بين السعر وكل من

العرض والطلب . والملاحظ أن هذه العلاقة هي علاقة تبادلية ، فكما أن السعر يؤثر في كل من العرض والطلب ، فكذلك يؤثر كل من العرض والطلب في السعر . مما يترجم فنياً بقانوني العرض والطلب وبظروف العرض وظروف الطلب .

وقد نعجب إذا علمنا أن ابن خلدون قد تعرف على تلك المسائل ذات الصبغة الفنية التي لم يتطرق إليها الفكر الاقتصادي الوضعي بشكل جاد إلا بعد ذلك بقرون عديدة وعلى يد مالتس في القرن التاسع عشر (١) .

ماذا قال ابن خلدون ؟

توصل ابن خلدون إلى صياغة لتأثير العرض والطلب في السعر ، مفادها "إذا زاد العرض مع ثبات الطلب رخص السعر" . يقول في ذلك : "... فتفضل الأقوات عن أهل المصر فترخص أسعارها في الغالب" (ص ٣٦٣) هنا نلمح إضافة علمية جديدة على درجة كبيرة من الأهمية بدت من قوله "في الغالب" وهي أن القوانين الاقتصادية هي قوانين احتمالية ونسبية وليست مطلقة وهو بذلك يوصل لما هو معروف اليوم بوضوح في الأدب الاقتصادي .

ولقد توصل ابن خلدون كذلك إلى أنه لو كثر العرض جداً لأصبح الثمن صفراً ، حيث تصبح السلعة حينئذٍ سلعة حرة تنال من غير ثمن ، وهو بذلك يوصل للمقولة الاقتصادية الشائعة من أن السلع الحرة - الوفيرة - لاثمن لها .

حيث يقول : "ولولا احتكار الناس لها - تخزينهم إياها - لبذلت دون ثمن ولاعوض لكثرتها " (ص ٣٦٣) .

وفي عبارة أخرى صريحة في الدلالة على تأثير زيادة العرض في تخفيض الثمن

(١) د. سعيد النجار ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ ومابعدها .

يقول "... يكثر ناقلوها فتكثر وترخص أثمانها" (ص ٣٩٦) .

وعلى العكس من ذلك إذا قل العرض مع ثبات الطلب فإن السعر يرتفع ، يقول في ذلك "وإذا قلت - وعزت غلت أثمانها" (ص ٣٩٦) .

أما عن تأثير الطلب في السعر ففيه يقول : "ثم إن المصر إذا كان متجرا موفور العمران كثير حاجات الترف ، توفرت حينئذٍ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها ، كل بحسب حاله، فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصوراً بالغاً ويكثر المستامون لها ، وهي قليلة في نفسها فيزدحم أهل الأغراض فيقع فيها الغلاء" (ص ٣٦٣) واضح هنا طبيعة الأثر الذي تمارسه زيادة الطلب مع ثبات العرض ، وهو ارتفاع الأسعار .

وبالعكس في حالة قلة الطلب ، فإن السعر يقل بل أن الطلب إذا عدم عدم السعر كلية بل لن يوجد عرض أصلاً أي لن يكون لهذه السلعة أو الخدمة سوق ، يقول ابن خلدون "... ولهذا لايوجد طبيب في البادية بوجه ، وما ذاك إلا للاستغناء عنه ، إذ لو احتيج إليه لوجد ، لأنه يكون له بذلك في البدو معاش" (ص ٤١٧) .

ويقول : "... وما لا يستدعي في المصر يكون غفلاً ، إذ لا فائدة لمنتحله في الاحتراف به" (ص ٣٧٧) .

نعود إلى عبارة ابن خلدون السابقة والتي فيها "ثم إن المصر ... الخ " حيث فيها مضامين ولها دلالات اقتصادية عديدة إضافة إلى ما سبق . فهو يبين لنا أن الثمن هو نتيجة التفاعل بين العرض والطلب لاينفرد أي منهما بذلك فلو زاد الطلب فزاد العرض لما تأثر الثمن . كذلك نجده يشير إلى مايعرف حالياً بظروف الطلب وهي ، حجم المستهلكين، ودخولهم ، وأذواقهم ، فلقد أوضح أن وفرة العمران بما تتضمن من كثرة السكان وتزايد الدخل ، ومن ثم تولد رغبات وأذواق جديدة ، كل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب ومن ثم رفع الثمن ، والعكس صحيح في حالة قلة العمران (ص ٣٦٤) .

وفي جانب العرض فإننا نجده في أكثر من عبارة يشير إلى تأثير وفرة أو ندرة العناصر الإنتاجية في أسعار المنتجات ، وبالمثل تأثير العوامل والسياسات الاقتصادية والطبيعية (ص ٣٦٤) ومعلوم أن تلك العوامل تمثل ظروف أو بعض ظروف العرض .

٢/٢ - نموذج السوق :

يفهم من كلام ابن خلدون أنه ينادي ويحبذ حرية الأسواق ووجود أكبر قدر ممكن من عناصر المنافسة فيها ، ويؤمن بخطأ تدخل الدولة في السوق كمتعاملة "بائعة ومشترية" ومحددة للأسعار بقرارات إدارية ، كما أنه يحبذ عدم الاحتكار خاصة في السلع الضرورية والغذائية .

ومفهوم الاحتكار عنده ينصرف إلى تخزين السلع بكميات كبيرة ترقباً للغلاء واعتبر ذلك مندوحاً في الكماليات ، أما في الضروريات فلايحسن فيها ، ومرد ذلك عنده أنه في حال الضروريات يفقد المشتري الحرية والاختيار والقدرة على الرفض مهما ارتفع السعر ، وذلك لضرورة السلعة ، بينما في الثانية يتمتع بكل ذلك . أليس في ذلك إشارات إلى ما أصبح معروفاً حالياً بمرونة الطلب السعرية وأنها تختلف من سلعة لأخرى حسب ضرورتها ، وأنها تقل أو تنعدم في الضروريات وتتزايد في الكماليات ؟؟

وقد أشار ابن خلدون كذلك إلى ما يمارسه البائع من رفع الأسعار ، محققاً مايعرف بالربح الاحتكاري الذي ذَمَّه واعتبره إن لم يكن مجاناً وبغير مقابل فهو أقرب ما يكون إلى ذلك ، أي أن الربح الاحتكاري ليس من طبيعة الربح المشروع . وترجمة ذلك من منظور المستهلك أن الاحتكار يعرقل اتمام السلوك التوازني له حيث سيدفع مضطراً سعراً هو أكبر من منفعة السلعة التي يحصل عليها ، والفرق بينهما ينظر إليه المستهلك على أنه قد تحمله دون حصوله على مقابل . يقول ابن خلدون "إن احتكار الزرع لتحيُّن أوقات الغلاء مشؤوم وأنه يعود على فائدته - ما يحققه من إيرادات - بالتلف والخسران وسببه

والله أعلم أن الناس لحاجتهم إلى الأقوات مضطرون إلى مايبذلون فيها من المال اضطراراً فتبقى النفوس متعلقة به ، وفي تعلق النفوس بمالها سر كبير وبَالُه على مـــن يأخذه مجاناً .. وهذا وإن لم يكن مجاناً فالنفوس متعلقة به لإعطائه ضرورة من غير سعة في العذر فهو كالمكره ، وماعدا الأقوات والمأكولات من المبيعات لا اضطرار للناس اليها إنما يبعثهم عليها التفنن في الشهوات فلايبذلون فيها إلا بالاختيار والحرص ولايبقى لهم تعلق بما أعطوه " (ص ٣٩٧) . ومما يلاحظ عليه قصره مضار الاحتكار على الغذاء ولو أن ذلك مذهب لبعض الفقهاء ، ومع ذلك فمن خلال تفسيره وتعليله نلاحظ ربطه بالضرر الناتج عن الاضطرار ومعنى ذلك أن كل ما يتحقق فيه ذلك فهو مذموم عند ابن خلدون ، كما أنه في تحليله لما يترتب على الاحتكار من وجهة نظر المحتكر ، وهو الحصول على المزيد من الإيراد يبين أن ذلك الإيراد سرعان ما يتلف إذا كان الاحتكار في سلعة ضرورية ، وقد رد ذلك إلى عامل نفسي وهو تعلق نفس الدافع لتلك الأموال بها ، ولاريب أن لذلك تأثيراً كبيراً . وقد لايرضي هذا التفسير رجال الاقتصاد ، ونحن نتعاطف معهم في قصور ابن خلدون في تحليل وتفسير آثار تلك الظاهرة الخطيرة ، فلا هو تركها ، ولا هو فسرها تفسيراً اقتصادياً ، ولا هو فسرها تفسيراً نفسياً مقنعاً بما فيه الكفاية . ومع ذلك فلقد أشار إشارة جميلة وهامة هنا عندما ربط ذلك بتحريم الشريعة لأكل المال بالباطل ، وكأن ذلك - وهو بالفعل كذلك - أكل للمال بالباطل . ونحن المسلمين نؤمن بأن المال الحرام عاقبته التلف والخسران . وهنا ندرك على الفور موقف ابن خلدون من الصور الاحتكارية الحديثة. فهو يفترض لصور الاحتكار وهو فرض واقعي - تقارب المراكز المالية للوحدات المتعاملة ، ومعنى ذلك أنه لو حدث تمايز واضح فإنه مرفوضٌ ، بل انه لم يرفض تجارة الحكومة إلا من هذا المنطلق . إذن فأينما وجد هذا التمايز الواضح والكبير فإنه يُمنع أو يُراقَب ، وإلا أحدث من الآثار المدمرة ما يحدثه الاتجار الحكومي . وعلينا أن نضيف تلك المواقف إلى مواقفه الأخرى في الاحتكار ، حتى يتأتى لنا تكوين صورة واضحة وصادقة عن فكره في هذه المسألة .

وفيما يتعلق بتأثير السعر في كل من العرض والطلب (قانونا العرض والطلب) أشار ابن خلدون إلى أنه عندما تتزايد الأسعار لسبب ما من الأسباب يقل عندئذٍ المستهلكون - أي الطالبون - (ص ٣٧٢) كما أشار إلى أنه إذا ما قل الثمن فإن عرض

السلعة أو الخدمة يقل فنراه يقول : " ... إلا أنها إذا لم تكن لها داعية من كافة الناس فسرعان ما تهجر وتخرب وتفر عنها القومة - القائمون عليها - لقلة فائدتهم ومعاشهم فيها " (ص ٣٧٧) . كما يقول : "إن الصنائع إنما تستجاد وتكثر إذا كثر طالبوها ... لأن الإنسان لايسمح لعمله أن يقع مجاناً لأنه كسبه ومنه معاشه ، فلا يصرفه إلا فيما له قيمة في مصره ليعود عليه بالنفع" (ص ٤٠٣) .

٣/٢ - دور جهاز السوق في تخصيص الموارد وإشباع الحاجات :

آمن ابن خلدون بقدرة وفعالية جهاز الأسعار في أدائه لهذه المهمة ، شريطة إبعاد العناصر الاحتكارية منه . وقد أرسى ابن خلدون تحليله على أساس حرية السوق ، وعلى أهمية وخطورة دافع المنفعة أو العائد بالنسبة للسلوك الإنساني ، وعلى افتراض الرشد في الإنسان . يقول ابن خلدون "وإذا كانت الصناعة مطلوبة وتوجه إليها النفاق كانت الصناعة حينئذ بمثابة السلعة التي تنفق سوقها وتجلب للبيع فيجتهد الناس في المدينة لتعلم تلك الصناعة ليكون منها معاشهم وإن لم تكن الصناعة مطلوبة لم تنفق سوقها ولايوجه قصد إلى تعلمها فاختصت بالترك وفقدت بالاهمال " (ص ٤٠٣) وفي عبارة أخرى يقول "إن أعمال أهل المصر يستدعي بعضها بعضاً لما في طبيعة العمران من التعاون وما يستدعي من الأعمال يختص ببعض أهل المصر فيقومون عليه ويستبصرون في صناعته ويختصون بوظيفته ، ويجعلون معاشهم ورزقهم منه لعموم البلوى - عموم الحاجة - في المصر والحاجة إليه ومالايستدعي في المصر يكون غفلاً إذ لافائدة لمنتحله في الاحتراف بـــه" (ص ٣٧٦) . ومع هذه الأهمية التي أناطها بجهاز السوق إلا أنه رأى أن لا مفر في بعض الحالات من تدخل الدولة وتوليها إيجاد بعض السلع والخدمات ومن ذلك الهياكل الأساسية مثل تشييد المدن (ص ٣٤٢) .

كذلك نجد معالم نموذج السوق التي يحبذها واضحة عند تحليله لتجارة الحكومة وماينجم عنها من مضار ، وسنترك التعرض لهذه المسألة هنا لأن لها مكاناً آخراً ولكننا نؤكد على إشارته إلى ما ينبغي أن تكون عليه الأسواق من كثرة عدد المتعاملين ومن

المزاحمة أو المنافسة ومن التكافؤ أو التقارب في المراكز الاقتصادية للمتعاملين . ومتى تحقق ذلك استفاد كل من البائعين والمشترين حيث يكون السعر قليلاً من جهة ولكنه كاف لقيام عرض وتنافس فيه من جهة أخرى .

٤/٢ - السعر والتكاليف والضرائب والتوقعات :

من الجوانب السعرية التي ركز عليها ابن خلدون علاقة السعر بالتكلفة وعلاقته بالضريبة على وجه خاص ، وكذلك أثر التوقعات في الأسعار والكميات المطلوبة . وغير خاف أن الاقتصاد الجزئي المعاصر يحفل بتلك الموضوعات لكن الأمر يختلف تماماً لو رجعنا بفكرنا إلى الخلف حيث الماضي البعيد الذي سجل فيه ابن خلدون هذه الآراء الهامة.

٥/٢ - السعر والتكلفة :

إن التكاليف عنصر أساسي من عناصر تحديد الثمن ، وعادة ما يغطي الثمن هذه التكاليف مع إضافة هامش ربح يزيد أو يقل ، ومعنى ذلك أن البحث عن عوامل ارتفاع سعر سلعة ما قد يكون في تكلفة هذه السلعة ، بل غالباً ما يكون ناجماً عن ارتفاع التكاليف . وفي ضوء ذلك تمكن ابن خلدون بمهارة من تفسير ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأندلس ، فقد أرجع ذلك إلى تزايد النفقات الناتج من الاضطرار إلى استغلال إراضي قليلة الخصوبة فهو يقول "وقد تدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمـــة علاجهـــا - إنتاجها - في الفلح ويحافظ على ذلك في سعرها كما وقع بالأندلس لهذا العقد وذلك أنهم لما ألجأهم النصارى إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكدة النبات وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب ، فاحتاجوا في علاج المزارع والفدادين لإصلاح نباتها وفلحها ، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة وصارت في فلحهم نفقات لها خطر فاعتبروها في سعرهم واختص قطر الأندلس بالغلاء " (ص ٣٦٤) والعبارة غنية بالأفكار الاقتصادية المتنوعة لكنا هنا نؤكد علـــى انتبـــاه

ابن خلدون لتأثير النفقات في الأسعار ، ثم تعميمه القول في ذلك من خلال عبارته : "التجار كلهم يحسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ماينفقون حتى مؤنة أنفسهم" (ص ٣٧٢) .

٦/٢ - السعر والضريبة :

أشار ابن خلدون إلى أن الضريبة تمارس أثرها على الأسعار فترفع منها طالما تمكن البائعون من تحميل المشترين بعبئها كلياً أو جزئياً . يقول ابن خلدون : "وقد يدخل أيضاً في قيمة - سعر - الأقوات ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق" (ص ٣٦٤) وفي عبارة أخرى له يقول "إن المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواق وأسعار حاجاته ، ثم تزيدها المكوس غلاء ... والمكوس تعود إلى البياعات بالغلاء ، لأن السوقة والتجار كلهم يحسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقون في مؤنة أنفسهم ، فيكون المكس لذلك داخلاً في قيم المبيعات وأثمانها" (ص ٣٧٢) . وقد لفت ابن خلدون أنظارنا هنا إلى بعد جديد حيث ربط بين الضريبة والنفقة أو التكلفة فجعلها من بنود التكاليف شأنها شأن أي بند آخر - وهذا صحيح في بعض الضرائب - ومعنى ذلك أنها في مثل تلك الحالات تدخل في ثمن السلعة لا محالة مثل دخول تكلفة العمل وغيره . وهنا لايرد ما هو متعارف عليه في الأدب الاقتصادي ، من أن أثر الضريبة على السعر يتوقف على مدى قدرة البائع على تحميلها للمشتري ، وذلك يتوقف على مقدار مرونة الطلب الذي يتحدد بدوره من خلال عوامل منها مدى ضرورة السلعة .

وكلما كانت السلعة ضرورية كلما تمكن البائع من رفع السعر لتدني مرونة الطلب . وقد فهم بعض المعاصرين من عبارة ابن خلدون الأولى والتي تنص على الأقوات هذا الفهم الشائع في الأدب الاقتصادي ، وبنى عليه أن ابن خلدون نص على الأقوات وهي سلعة ضرورية ولم يشر إلى غيرها ، الأمر الذي يفسر من خلال مرونة الطلب (١) . ونحن نرى

(١) عبد الرحمن يسري أحمد "مساهمة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي" مجلة كلية التجارة جامعة الاسكندرية ، العدد الثاني ، السنة الخامسة عشرة ، ١٩٧٨ ، ص ٩٥ .

أن ابن خلدون تعرض وأشار لما هو أكثر من ذلك ، فلم يقف بالضريبة وإضافتها للسعر عند الأقوات فقط ، بدليل أنه في عبارته الثانية أتى بصيغة الجمع فالتجار كلهم يحسبون على سلعهم وبضائعهم - قوتاً كانت أو غيره - جميع ما ينفقون ويتكلفون ومن ذلك الضرائب. ولله در ابن خلدون فكم كان موفقاً في ذلك !! ويبدو أن ابن خلدون كان يدرك أهمية ذلك ، فأعاد قوله وكرره في أكثر من مناسبة مؤكداً على أن الضرائب كلها تحمل على أسعار السلع . فنراه مثلاً يقول "إن المصر الكثير العمران يكثر ترفه ، وتكثر حاجات ساكنيه من أجل الترف ، وتعتاد تلك الحاجات لما يدعو اليها فتنقلب ضرورات ، وتصير فيه الأعمال كلها مع ذلك عزيزة والمرافق غالية بازدحام الأغراض عليها من أجـــل الترف وبالمغارم السلطانية التي توضع على الأسواق والبياعات وتعتبر في قيم المبيعات" (ص ٣٦٤) .

إذن كانت نظرة ابن خلدون لأثر الضريبة في الأسعار شاملة لحالة اعتبارها تكلفة أولية ، ومن ثم تحمل كلها ولحالة عدم اعتبارها كذلك ، فيتوقف تأثيرها السعري على مرونة الطلب ، وذلك من خلال معرفته بأنواعها وكيف تختلف من مباشرة وغير مباشرة ونوعية وعامة ... الخ . وعلى الباحث أن يمعن النظر في قول في مصر عبارة الأولى ... وقد سبق أن أضاف في قيمة الأقوات ... الخ ليدرك مدى الدقة العلمية لدى ابن خلدون

٧/٢ - السعر والتوقعات :

من المعروف لنا أن السعر لايتوقف على الكميات الفعلية الحاضرة فقط ، بل يتوقف ويتأثر بالكميات المتوقعة ، فإذا توقع المستهلكون أو المشترون انخفاضاً في المعروض مستقبلاً ارتفع السعر حالياً ، وذلك من خلال الطلب من جهة ومن خلال تعمد البائعين تقليل العرض من جهة أخرى . لقد أشار ابن خلدون إلى ذلك مطبقاً على السلع الزراعية ، حيث بين أن استقرار السعر بالنسبة لها رهين بكمية المخزون منها ، حيث أن الإنتاج الزراعي يتأثر إلى حد كبير بعوامل طبيعية خارجة عن قدرة الإنسان عادة مثل الأمطار، ومعنى ذلك أنه غير مضمون مستقبلاً ، والذي يحقق له ذلك هو المخزون ، فإذا نقد المخزون فإن توقع المجاعات يعظم ويشتد ويترتب على ذلك ارتفاع الأسعار . وما بالنا

نذهب بعيداً ، ألا زلنا نحيا ارتفاعات متواصلة في الأسعار لمجرد ذيوع أخبار عن قرب نفاد عرض سلعة ما ؟ يقول ابن خلدون :

"وليس صلاح الزرع وثمرته بمستمر الوجود ، ولا على وتيرة واحدة فطبيعة العالم في كثرة الأمطار وقلتها مختلفة ، والمطر يقوى ويضعف ويقل ويكثر ، والزرع والثمار والضرع على نسبته إلا أن الناس واثقون في أقواتهم بالاحتكار - التخزين - فإذا فقد الاحتكار عظم توقع الناس للمجاعات فغلا الزرع" (ص ٣٠٢) .

٣ - مستويات الأسعار :

تحت هذا العنوان نستعرض ماقدمه ابن خلدون في ثلاث قضايا ، أهمية الاستقرار السعري ومضار الرخص الدائم والغلاء المفرط ،ثم ديناميكية الأسعار وتحركاتها من خلال تطور المستوى الاقتصادي للدولة . وأخيراً تفاوت مستويات الأسعار من مجتمع لآخر .

١/٣ - الاستقرار السعري ومضار الكساد والتضخم :

ذهب ابن خلدون إلى أن الأسعار تمارس مفعولاً قوياً في النشاط الاقتصادي ازدهاراً أو اضمحلالاً ، وأوضح أن التدني المستمر أو حسب تعبيره "الرخص الدائم" ليس في صالح الاقتصاد القومي ، كذلك الحال في الارتفاع المتواصل أو حسب تعبير ابن خلدون "الغلاء المفرط " ورأى أن الوضع السعري الأمثل هو الاعتدال والاستقرار السعري .

أ) فمن جهة مضار التدني المستمر في الأسعار ، يقول ابن خلدون : "إن الكسب والمعاش إنما هو بالصنائع أو التجارة ، والتجارة هي شراء البضائع والسلع وادخارها يتحين بها حوالة الأسواق بالزيادة في أثمانها ، ويسمى ربحاً ويحصل منه الكسب والمعاش للمحترفين بالتجارة دائماً . فإذا استديم الرخص في سلعة أو عرض من مأكول أو ملبوس أو متمول على الجملة ، ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق فسد الربح والنماء بطول تلك المدة وكسدت سوق ذلك الصنف ، فقعد التجار عن السعي فيها ، وفسدت

رؤوس أموالهم واعتبر ذلك أولاً بالزرع إذا استديم رخصه يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح والزراعة لقلة الربح فيه وندرته أو فقده فيفقدون النماء في أموالهم أو يجدونه على قلة ، ويعود بالإنفاق على رؤوس أموالهم ، وتفسد أحوالهم ، ويصيرون إلى الفقر والخصاصة ، ويتبع ذلك فساد حال المحترفين أيضاً بالطحن والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرث إلى صيرورته مأكولاً ، ويفسد حال الجند إذا كانت أرزاقهم من السلطان على أهل الفلح زرعاً فإنها تقل جبايتهم من ذلك ويعجزون عن إقامة الجندية ... وكذا إذا استديم الرخص في السكر أو العسل فسد جميع ما يتعلق به ، وقعد المحترفون عن التجارة فيه ، وكذا الملبوسات إذا استديم فيها الرخص . فإذا الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص" (ص ٣٩٨) . هذه العبارة الطويلة توضح بجلاء القضية وحيثياتها ، الرخص الدائم -الكساد - ضار وأبعاد ضرره لاتقف عند حد المتعاملين في السلعة التي نالها ذلك ، بل تتجاوزهم إلى كل من له رابطة واتصال بهم ، حتى الموظفين لدى الدولة . ويرجع ذلك كله إلى أن الرخص الدائم معناه ضياع أو تدني الأرباح إن لم يؤد إلى الخسائر ، ومعنى ذلك تدهور وتوقف الإنتاج في هذه السلعة . ويترتب على ذلك آثار سيئة غير مباشرة على العاملين في إنتاج سلع أخرى مرتبطة فتتوقف هي الأخرى من خلال الدفع السلبي للأمام أو الخلف ، ويصل الحال إلى تدهور أوضاع العاملين لدى الدولة من جهة وانكماش مرافقها ومشروعاتها من جهة أخرى وذلك لقلة الإيرادات العامة التي تعد الضرائب والفرائض أهم مصادرها ، وقد تدهورت لتدهور محلها . ويمكننا أن نصل ونواصل تحليل ابن خلدون قائلين : وحدوث ذلك يولد آثاراً سلبية انكماشية جديدة تعود بدورها فتولد انكماشاً جديداً ، وهكذا تتواصل الحركة الهبوطية . ولطالما أحب أن ألفت نظر العالم إلى مدى عمق تحليل ابن خلدون الذي توصل إلى مالطالما سار متخالفات بيد ما يعرف بالكساد الجزئي والانكماش الطلي

ب) وحول مضار الغلاء المفرط (التضخم) يقول ابن خلدون في نهاية عبارته السابقة التي تحلل بإسهاب مفاسد ومخاطر ومثالب الرخص الدائم : "وكذلك الغلاء المفرط أيضاً " لكنه هنا اكتفى بتقديم هذه الدعوى وكأنها قضية مسلمة في غير حاجة إلى حيثيات ، أو كأن حيثياتها هي حيثيات القضية العكسية (الرخص الدائم) لكن بشكل عكسي فتكون بنفس الشكل . وكأن كلاً من الرخص الدائم والغلاء المفرط ينتجان نفس الآثار في النهاية ، وهذه إحدى روائع عقلية ابن خلدون رغم ماقد يرى البعض أنها

مثلبة من مثالبه ، حيث لم يحلل ويفسر كيف يؤدي الغلاء المفرط إلى نفس النتائج التي ولدها الرخص الدائم .

إن الغلاء المفرط يحدث أثره الحاسم على جبهة الطلب ، سواء في ذلك الطلب الاستهلاكي أو الطلب الاستثماري ، فيقل الطلب بدرجة تتمشى مع معدلات الغلاء ، يستوي في ذلك طلب الوحدات الإنتاجية ، وطلب المستهلكين وإن كانت درجة تأثر الأخير أقوى عادة . ويتدهور إيرادات الوحدات الإنتاجية من صناعية وتجارية وزراعية فتقل أو تزول أرباحها ، وقد تأتي على بعض رؤوس أموالها فيتدهور العرض وتسوء حالة وأوضاع المنتجين ، ويحدث ذلك بطريق غير مباشر على كل من له صلة بهذا القطاع للترابط الاقتصادي المعروف . ويصل الأمر في النهاية إلى إنزال الضرر بالجهاز الإداري ومشروعات الدولة ، وهذه هي نفس الآثار المتولدة عن الرخص الدائم . وبهذا يكون ابن خلدون قد وفق كل التوفيق في قوله "وكذلك الغلاء المفرط أيضاً" والاكتفاء به دون استطراد وتطويل . وفي مواطن أخرى نراه يصرح تصريحاً ببعض تلك المضار ، ومن ذلك ما قاله في معرض حديثه عن أن الحضارة والمزيد من النمو والتقدم مصيره الانهيار ، فقد ذكر أن من عوامل ذلك الارتفاع المتواصل في الأسعار المترتب على عوامل عدة ليس هنا محل تناولها وبسبب هذه الارتفاع المستمر في الأسعار تتزايد النفقات - تكاليف المعيشة - فتقل الثروات والدخول ومن ثم يقل الطلب على المنتجات فتكسد الأسواق ويفسد حال المدينة (ص ٣٧٢) .

وهكذا يتضح لنا مدى إدراك ابن خلدون للآثار الضارة المدمرة للتضخم ، الأمر الذي يجعلنا نرى فيه عالماً فذاً معاصراً في الاقتصاد . ويبقى معرفة إدراك ابن خلدون لمسببات التضخم وهذا ما سنعرض له في فقرة تالية عند دراسة ديناميكية الأسعار .

ج) أهمية الاعتدال والاستقرار السعري : إذا كان الإفراط في أي ناحية ضاراً كان المتوسط مفيداً ونافعاً ، ومعنى ذلك أن سيادة السعر العادي المعتدل الذي لاهو بالمرتفع كل الارتفاع ولا هو بالهابط كل الهبوط أمر مطلوب وضروري ، لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي وأدائه لوظائفه بكفاية . لكن ينبغي أن ندرك أن ابن خلدون لايعني

بالاستقرار السعري الثبات المطلق إذ أن ذلك فوق أنه حالة نظرية محضة فهو في غير صالح حركية وفاعلية النشاط الاقتصادي . ويكفي أنه ضد طبيعته القائمة على المخاطرة وعدم اليقين . والدليل على أن ابن خلدون إنما يعني به الثبات النسبي إشاراته العديدة والمتكررة إلى ما يسميه حوالة الأسواق وترجمتها الاقتصادية الحديثة لاتخرج عن التغييرات المضبوطة في الأسعار أو الاستقرار النسبي ، فالتجارة تقوم على هذه الفكرة وكذلك الصناعة وإلى حد كبير الزراعة . لذلك نراه يقول "وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط من ذلك - بين الغلاء المفرط والرخص الدائم - وسرعة حوالة الأسواق " (ص ٣٩٨) فسرعة حوالة الأسواق متطلب ضروري لقيام معاش الناس وتأمين مكاسبهم ودخولهم . وقبل أن ينهي ابن خلدون حديثه عن الاستقرار السعري رأيناه يصرح بأن الرخص الدائم وإن كان ضاراً وغير محمود إلا أنه في حالة واحدة يكون محموداً ، وهي ما يتعلق بالمواد الغذائية .

فهو يقول : "وإنما يحمد الرخص في الزرع من بين المبيعات لعموم الحاجة إليه واضطرار الناس إلى الأقوات من بين الغني والفقير . والعالة من الخلق هم الأكثر في العمران ، فيعم الرفق بذلك ، ويرجح جانب القوت على جانب التجارة في هذا الصنف الخاص" (ص ٣٩٨) . والفكرة من حيث المبدأ مفهومة وصحيحة وسليمة فما من مفكر ومسؤول الا ويعمل على تثبيت أسعار الأساسيات أو حتى تخفيضها .. لكن لنا هنا ملاحظتان : أولاً : أنه لم يوضح لنا كيف يكون ذلك وبأي وسيلة يتحقق . وهل يطلب ذلك من القطاع الخاص أم أن على الدولة أن تتدخل بصورة أو بأخرى لتحقيق هذا المطلب؟ لم يوضح لنا ابن خلدون شيئاً من ذلك . وثانياً : أن هذه الفكرة مقتبسة ربما حرفياً من الإمام الغزالي الذي يقول "وبالجملة التجارة في الأقوات مما لا يستحب لأنه طلب ربح ، والأقوات أصول خلقت قواماً ، والربح من المزايا فينبغي أن يطلب الربح فيما خلقت من جملة المزايا التي لاضرورة للخلق اليها" (١) والملاحظ أن الغزالي هو الآخر لم يفصح عن كيفية تحقيق ذلك واقعياً ، لكن الذي يمكن استشفافه من عبارته ، أن من

(١) أبو حامد الغزالي : "إحياء علوم الدين" بيروت ، دار المعرفة ، جـ ٢ ، ص ٧٣ .

المفضل ومن المستحب أن تكون أسعار الضروريات عند أقل مستوى ممكن ومقبول .

ويبقى سؤال أخير في هذا الموضوع مفاده : إذا كان المطلوب هو التوسط والاعتدال والاستقرار النسبي فما هي معايير ذلك وما مقاييسه ؟ لقد أجاب ابن خلدون عن ذلك إجابة موفقة حيث يقول "علم ذلك يرجع إلى العوائد المتقررة بين أهل العمران " (ص ٣٩٨) أي أن الفيصل والحكم هو العرف وما استقر عليه العمل بين الناس .

٢/٣ - ديناميكية الأسعار :

السلع أنواع عديدة والأسعار عادة متحركة ، سواء في ذلك الأسعار المطلقة أو الأسعار النسبية أو المستوى العام للأسعار .

وقد أثارت تحركات الأسعار اهتمام ابن خلدون فقام بدراستها دراسة علمية تحليلية متوصلاً في ذلك إلى عدة تعميمات أو نظريات أصبح لبعضها اليوم مكان في الأدب الاقتصادي . وقد قام ابن خلدون بتقسيم السلع إلى ثلاثة أنواع ، ضرورية ، حاجية (عادية) ، كمالية . وفكرة تقسيم السلع في دراسة كهذه في حد ذاتها خطوة علمية سديدة ، فالسلع ذات طبائع مختلفة ومن ثم فلكل سلعة قانون حركتها الخاص. ثم إن تقسيمها بهذا الشكل دون غيره تقسيم مقبول بل هو أكثر قبولاً من غيره من حيث الغرض المستهدف من التقسيم ، مع ملاحظة أنه لم يغفل التنبيه الصريح على السلع الصناعية والخدمات . وكثيرمن تلك المنتجات يدخل في نطاق الكماليات إذا ما قورن بالسلع الغذائية الأساسية .

ثم انتقل بعد ذلك الى الزمن ، فهو الوعاء أو الساحة التي تتحرك فيها الأسعار . وقد ربط ذلك بالتطور الاقتصادي العام في المجتمع فجعل الدراسة أساساً تعنى بتحديد طبيعة العلاقة بين التطور الاقتصادي وحركية الأسعار . وهنا أيضاً نشاهد جانباً من عبقرية ابن خلدون العلمية والمنهجية إذ بدون هذه العلاقة فإن أية دراسة لتطور الأسعار

لاقيمة لها ، فضلاً عن أنها حالة نظرية أو ان شئت فقل : غالباً في ظل السكون تسكن الأسعار .

وقد قسم التطور إلى مرحلتين أساسيتين ، **المرحلة الأولى** تمثل مجتمعاً في بداياته وأولى خطواته نحو التطور ، **والمرحلة الثانية** تمثل هذا المجتمع وقد حث الخطا في طريق التقدم . ويمكن النظر لذلك من منظور آخر ، ففي مجتمع متطور متحرك إلى أعلى في المجال الاقتصادي والحضاري ، كيف يمكن رصد تحركات الأسعار من خلال هذا التطور والتقدم ؟ وماهي النتائج المستخلصة ؟ ذهب ابن خلدون إلى أن أسعار الضروريات تكون في المراحل الأولى مرتفعة ، وأسعار الحاجيات والكماليات منخفضة ، وكلما أوغل في التقدم رخصت الضروريات وارتفعت أسعار الحاجيات والكماليات . لتفسير هذه الظاهرة السعرية ، علينا أن نتذكر جيداً أن المجتمع الصناعي بالمفهوم الحديث لم يكن قد ظهر بعد في عصر ابن خلدون ، إذ كانت المجتمعات على اختلاف أماكنها تعيش اقتصاديات ماقبل الثورة الصناعية، أي أنها اقتصاديات أولية أو زراعية بالدرجة الأولى ، وليست اقتصاديات صناعية .

يقول ابن خلدون "اعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس - الصنع والخدمات التي تشبع حاجات الناس - فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة وما في معناها كالباقلاء والبصل والثوم وأشباهه ومنها الحاجي والكمالي مثل الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر الصنائع والمباني ، فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه (لاحظ أن كثرة السكان في المجتمع معناها عند ابن خلدون التقدم) رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه وغلت أسعار الكمالي ، وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس " (ص ٣٦٢) .

ولنسمع لابن خلدون وهو يشرح لنا نظريته هذه فيقول : "والسبب في ذلك أن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي على اتخاذها ، إذ كل أحد لايهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهره أو سنته فيعم اتخاذها أهل المصر أجمع أو الأكثر منهم في ذلك المصر أو فيما قرب منه ، لابد من ذلك ، وكل متخذ لقوته فتفضل عنه وعن أهل

بيته فضلة كبيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك فترخص أسعارها في الغالب ، إلا ما يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية ... وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها فإنها لاتعم بها البلوى ولايستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر أجمعين ولا الكثير منهم .

ثم أن المصر إذا كان مستبحرا موفور العمران كثير حاجات الترف ، توفرت حينئذٍ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها ، كل بحسب حاله ، فيقصر الموجود على الحاجات - المطلوب - قصوراً بالغاً ويكثر المستامون لها وهي قليلة في نفسها فتزدحم أهل الأغراض ويبذل أهل الرفه والترف أثمانها بإسراف في الغلاء لحاجتهم اليها أكثر من غيرهم ، فيقع الغلاء كما تراه " (ص ٣٦٣) .

تحليل هذه الفقرة يوضح لنا ، إضافة إلى ما اكتشفناه سابقاً ، جوانب جديدة من العطاء الاقتصادي لابن خلدون . لقد افترض عدة فروض أوصلته إلى النتيجة التي قال بها . ومن ذلك أن العرض الوفير للضروريات الغذائية هو نتيجة لوفرة الإنتاج فيها لانصراف كل السكان أو أكثرهم إلى ممارسة انتاجها لضرورتها .

ومعنى ذلك فائض الإنتاج ومن ثم المزيد من العرض الذي يرتب بدوره فائض العرض، ونتيجة ذلك كله انخفاض الأسعار . أما أن المقدمات تنتج هذه النتيجة فهذا أمر مسلم ، ويبقى السؤال حول صحة وواقعية هذه المقدمات . فهل هذه فروض واقعية ؟ في مجتمع مثل المجتمع الذي جعله ابن خلدون حقلاً لدراسته لانجد من الحيثيات ما يؤدي إلى رفض مثل تلك الفروض على عكس نموذج المجتمع الصناعي مثل ذلك الذي عاش فيه ريكاردو . ومن ثم جاءت تحليلاته مغايرة لتحليلات ابن خلدون ، فهو اختلاف واقع في المقام الأول . ومع ذلك يبقى لفكر ابن خلدون صداه الواقعي الذي ينبىء بدقة ملاحظته وصواب نتيجته إذا ما نظرنا الآن في المجتمعات الصناعية وقارنا فيها أسعار الضروريات بأسعار الكماليات .

أما الكماليات - فعلى العكس من ذلك ، حيث الحاجة اليها ليست عامة ولا ضرورية ومن ثم عدم اجتماع أهل البلد على إنتاجها لها بل ولا حتى الكثير منهم . ومعنى ذلك قلة الانتاج ومن ثم قلة العرض . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الطلب عليها غير متناقص ولا ثابت بل هو طلب متزايد ، وذلك لارتفاع الدخول، ومعنى هذا أننا أمام سوق لمنتجات يتزايد فيها الطلب بشدة مع ثبات العرض . والنتيجة هي ارتفاع الأسعار . وهذه أيضاً نتيجة صحيحة من حيث انتاج المقدمات لها ، لكن ما مدى صحة المقدمات نفسها ؟ فيما يتعلق بتزايد الطلب على هذا النوع لارتفاع الدخول فإنها صحيحة كما أكد على ذلك الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال ما طرحه انجل (١) .

والحق أنه قانون ابن خلدون وليس قانون انجل !!! بل إن ابن خلدون لم يقف عند حد طرحه القضية بل فسرها وكأنه يستشعر أهميتها المتزايدة . لنسمع ثانية قوله عن تزاحم وتنافس أهل الرفه والترف على تلك الكماليات بدرجة أكبر بكثير ممن هم أقل منهم ، لماذا هذه الظاهرة ؟ هل لأنهم أقدر من غيرهم ؟ هذا صحيح ، ولكن الأصح منه لأنهم أكثر حاجة اليها من غيرهم . هذا عن المقدمة المتعلقة بالطلب ، أما المقدمة المتعلقة بالعرض ، وهي قلة العرض نتيجة لعدم قيام الكثير من المنتجين بإنتاج تلك السلع فالحقيقة أن الأرض من تحتها ليست بدرجة صلابة الأرض التي ارتكزت عليها مقدمة الطلب . لقد حدثنا ابن خلدون كثيراً عن السوق الحرة وفعاليتها في تخصيص الموارد كما حدثنا عن أن السلعة التي يشتد عليها الطلب سرعان ما تعرض بكثرة استفادة من هذا الطلب الفعلي المتزايد . فكيف في ضوء ذلك يجيء هنا ويقول إن قلة من المستثمرين من يقوم بذلك ، ومن ثم فإن العرض قليل والطلب متزايد ؟

أعترف بأنني أجد صعوبة في فهم منطق ابن خلدون هذا . ولا أغامر وإتهمه بالخطأ - مع أن الخطأ وارد عليه - إلا أنني أتهم نفسي بالدرجة الأولى ولعل واقعه الفعلي كان

(١) لمعرفة مفصلة بقانون انجل يمكن الرجوع الى د. محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، القاهرة : دار النهضة العربية ، الكتاب الأول ، ص ٩٠ .

فيه من العوامل ما جعله يقول ذلك . يمكننا أن نضيف أنه وإن زاد الطلب على سلعة وكان السوق حراً ، وتوفرت الرغبة لدى القائمين على أمر هذه السلعة في إنتاجها فقد تحول دون ذلك عوامل تؤخر من تنفيذ تلك الرغبة أو تحول دونها . ونحن نعلم أن الإنتاج يتطلب عدة عناصر انتاجية ولذلك فإن العرض وإن اتجه إلى التزايد ، إلا أن تزايده غالباً ما يكون بدرجة أقل من التي يتزايد بها الطلب ومن ثم تظل الأسعار مرتفعة على أية حال . ومهما يكن من أمر فإن نظريته في ارتفاع أسعار الكماليات بارتفاع الدخل نظرية سليمة تماماً بغض النظر عن السلامة الكاملة في تبريرها .

هذا عن الكماليات في المنتجات الزراعية فماذا عن المنتجات الصناعية والخدمية وهي عادة ذات صبغة كمالية ؟ لقد عمم عليها نظريته القائلة بارتفاع أسعارها في هذا المجتمع المتقدم ، فهو يقول : "وأما الصنائع والأعمال أيضاً في الأمصار الموفورة العمران فسبب الغلاء فيها أمور ثلاثة الأول كثرة الحاجة لمكان الترف في المصر بكثرة عمرانه ، والثاني اعتزاز أهل الأعمال لخدمتهم وامتهان أنفسهم لسهولة المعاش في المدينة بكثرة أقواتها ، والثالث كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم ، وإلى استعمال الصناع في مهنهم فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار بها فيعتز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو أعمالهم وتكثر نفقات أهل المصر في ذلك" (ص ٣٦٣) وهنا نجدنا لانملك إلا التسليم بصحة النظرية ، من حيث اتساق مقدماتها وفروضها مع نتائجها ، لكن ما الرأي في صحة هذه الفروض في ذاتها ؟ نحن في مجتمع موفور العمران متقدم اقتصادياً يميل مستوى أسعار مصنوعاته وخدماته إلى الارتفاع بالنسبة لمستوى أسعار ضرورياته . ولابن خلدون تفسير لهذه الظاهرة .

لقد ذكر في تفسير ذلك ثلاثة عوامل وليس عاملاً واحداً - وهذا أمر في حد ذاته محمود علمياً إلى درجة كبيرة من شخص عاش في القرن الرابع عشر الميلادي - العامل الأول يرجع إلى ارتفاع الدخول فإن الطلب على تلك المنتجات يتزايد لما فيها من خصائص كمالية ، وهذا مسلم به . العامل الثاني يرجع إلى جانب العرض حيث أن العرض لايتزايد بما يتوا م وتزايد الطلب هل لعدم توفر القائمين على إنتاجها . لم يركز ابن خلدون على ذلك بل ركز على عنصر أهم منه بكثير ، وخاصة من الناحية التحليلية وهو إحجام

العاملين عن المزيد من عرض العمل .

والسبب في ذلك ارتفاع دخولهم الحقيقية لانخفاض أسعار السلع وخاصة الأساسية الغذائية . معنى ذلك أن من عوامل عرض العمل مستويات الدخول وتكاليف المعيشة . وكأنه بهذا يقدم لنا بذرة كاملة لما أصبح يعرف فيما بعد بارتداد عرض العمل وكذلك بالمقارنة التي يجريها العامل بين العمل ووقت الفراغ . وكلما سهل العيش كلما ازداد تقدير قيمة وقت الفراغ .

أما العامل الثالث فهو كثرة الطالبين ، ومع أن هذا يمكن إدخاله في العامل الأول إلا أن تمييزه واستقلاله لايخلو عن فائدة ، ألم نجد الاقتصاديين يقولون أن عوامل زيادة الطلب منها كثرة السكان ، وتزايد الدخل ، وتغير الأذواق !!! إذن فالكثرة من الطالبين في حد ذاتها تفيد زيادة الطلب .

في ظل تلك الأوضاع والملابسات نجد أن السوق "سوق بائعين" . ومن ثم فإن الأسعار تغلو وترتفع عن السعر العادي الطبيعي ، أو عن قيمة السلع والخدمات ، وهنا نلاحظ كيف يختلف الثمن عن القيمة ، فالثمن عنده أعلى من القيمة .

هذا عن ديناميكية الأسعار في مجتمع قطع شوطاً طويلاً في العمران والنمو والتقدم فماذا عنها في مجتمع في بداية مراحل نموه ؟ وما تفسير ماقاله ابن خلدون من أن ضرورياته غالية وكمالياته رخيصة ؟ يقول ابن خلدون "وأما الأمصار الصغيرة والقليلة الساكن فأقواتهم قليلة لقلة العمل فيها ، وما يتوقعونه لصغر مصرهم من عدم القوت فيتمسكون بما يحصل منه في أيديهم ويحتكرونه - فيعز - يقل - لديهم ويغلو ثمنه على مستامه - طالبه - " (ص ٣٦٣) . نحن نعلم موقف ابن خلدون من عنصر السكان وأثره الاقتصادي وفي ضوء موقفه هذا فإن قلة السكان معناها عدم الاستغلال الكفء للموارد لعدم إمكانية التخصص وتقسيم العمل . إذن فإنتاج الأقوات قليل بالنسبة للطلب عليها لضرورتها ، كما أن عنصر التوقعات يزيد من حدة قلة العرض إذ أن الكثير مما ينتج يخزن ويدخر . وفي ضوء ذلك يغلو الثمن حيث لايتمشى العرض مع الطلب .

ونحن نرى أن هذه الافتراضات صحيحة إلى حد كبير . أما عن الكماليات في هذا المجتمع البدائي فهي منخفضة الثمن نسبياً ، ومصدر ذلك كما يقول ابن خلدون "وأما مرافقهم - الكماليات - فلاتدعو اليها حاجة لقلة الساكن وضعف الأحوال فلاتنفق لديهم سوقه فيختص بالرخص في سعره" (ص ٣٦٤) نلاحظ أن التبرير هنا واضح إذ يرجع إلى قلة الطلب بدرجة تفوق قلة العرض فيرخص الثمن . ومعروف أن الكماليات يقل عليها الطلب في ظل تدني مستويات المعيشة . ومهما قل العرض يظل للطلب الأثر البارز هنا .

ومع هذا العرض التحليلي الجيد لابن خلدون إلا أنه ربما يتهم بأن موقفه حمال للعديد من التناقضات . فلقد نادى كثيراً بأهمية زيادة السكان ، وبأهمية تواجد المزيد من الطلب حتى ينهض العرض ويكثر ، ومعنى ذلك أنه لايرى في العرض مشكلة فالفرص الاستثمارية متاحة ومفتوحة ، ولايحتاج إلا إلى طلب . ثم أن تقسيم العمل يولد العديد من المنتجات والمعروضات لما هو عليه من كفاية انتاجية عالية . فكيف يتسق ذلك كله وقول ابن خلدون ان المجتمعات المتقدمة مرتفعة الأسعار ، بل ان أسعارها تغلو بشدة في بعض المراحل وفي بعض المنتجات ؟ وكيف يتسق هذا مع قوله إن الطلب على بعض الخدمات وهي الخدمات الصناعية وخاصة الكمالية منها يشتد ، على حين أن المعروض منها ثابت ومن ثم يرتفع السعر ؟ إذن إما أن نسلم بأن الأسعار سترتفع وبقوة كلما خطا المجتمع في طريق النمو ، وعند ذلك تسقط مقولات زيادة السكان وكذلك مقولات أن العرض يستجيب وبفعالية للطلب . وأما أن نسلم بزيادة السكان وبنتائج تقسيم العمل وبتجاذب العرض مع الطلب ، ومن ثم تسقط مقولة الارتفاع المتواصل في مستويات الأسعار - أما أن نجمع بين هذا وذاك فهذا محل نظر (١) . هذا في الواقع اعتراض وارد وقوي وله مبرراته ومنطقه .

(١) وقد أورد ذلك الاعتراض الدكتور محمد صالح في بحثه "الفكر الاقتصادي العربي في القرن الخامس عشر" مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثالثة ، العدد السادس ، ص ٧٩٥ .

فهل من مخرج ؟ أم تسجل هذه نقطة في رصيده بالسالب ؟

في محاولتي هذه لن أدافع عن ابن خلدون ، لكني أحاول أن أطرح بعض الملاحظات عليها تفيدنا في ذلك الموقف ، وتخفف على الأقل من حدة هذا الاعتراض .

علينا أن نلاحظ أن ارتفاع الأثمان لايعني بصفة مطلقة قلة العرض ، فقد يكون العرض كثيراً لكن بنفقات مرتفعة ، وقد يكون مصدر ارتفاع النفقات هو الرسوم والضرائب ، وهذا ما أشار إليه ابن خلدون . وكثيراً ما كان يصرح ابن خلدون بأن الارتفاع الكبير في الأسعار إنما هو في المراحل الأخيرة من النمو ، ولا أرى أن أحداً من الاقتصاديين يخالفه في ذلك حين تبدأ عناصر الإنتاج أو بعضها في عدم مواءمة الطلب. كذلك فقد ركز على بعض السلع وبعض الخدمات لظروف خاصة تتعلق بعرض عناصر إنتاجها ، وارتفاع أسعارها ينتشر في بقية القطاعات للترابط الصناعي ، ثم إنه يقارن بين بلدتين إحداهما متقدمة والأخرى فقيرة في بداية نموها ، ويشير إلى أن هناك وثيقة بين مستوى المعيشة ونفقات المعيشة فكلما كثر الدخل كثر الخرج . ومعنى ذلك أن من المعتاد أن تكون أسعار السلع والخدمات بوجه عام أعلى في الدولة المتقدمة عنها في الدولة المتخلفة نظراً لارتفاع مستوى الدخل .

١/٢/٣ - اختلاف الأسعار من بلدة لأخرى :

نلاحظ أن الفقرة السابقة قد انصرفت أساساً إلى مقارنة الأوضاع السعرية في المجتمع الواحد ، عبر أزمنة وأوضاع اقتصادية متفاوتة ، على أن ذلك لايمنع من استخدام هذا التحليل بنفسه ، في المقارنات السعرية بين البلدان المختلفة المتفاوتة في مراحل النمو . بمعنى أن اختلاف درجة النمو الاقتصادي يمثل عاملاً من عوامل اختلاف الأسعار . لكن ابن خلدون لم يكتف بذلك ، بل أضاف عناصر جديدة في قضية المقارنات السعرية بين البلدان المختلفة أهمها :

أ) اختلاف الأنظمة والسياسات المالية ، وخاصة ما يتعلق بالضرائب فقد ذهب إلى

أن البلدان تختلف في ذلك ، ومن ثم تتفاوت الأسعار فيها . يقول ابن خلدون "وقد يدخل أيضاً في قيمة ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق وأبواب المصر، وللجباة في منافع يفرضونها على البياعات لأنفسهم ، ولذلك كانت الأسعار في الأمصار أغلى من الأسعار في البادية ، إذ المكوس والمغارم والفرائض قليلة لديهم أو معدومة وكثرتها في الأمصار ، لاسيما في آخر الدولة" (ص ٣٦٤) ولاشك أن الفكر الاقتصادي المعاصر يصادق تماماً على تلك المقولة ، فكثير ما يكون مرجع التمايز السعري هو اختلاف السياسات الضريبية .

ب) اختلاف البلاد في مدى وفرة عناصر الإنتاج ، ومن ثم اختلافها في نفقات الانتاج. وقد مثل ابن خلدون لذلك بإسعار القوت في قطر الأندلس مقارناً ببلاد البربر ، ففي الأولى تتزايد تكاليف الانتاج الزراعي لرداءة عناصر الانتاج، على العكس من بلاد البربر لذلك وجدنا الأسعار في الأولى أعلى منها في الثانية . يقول في ذلك "وقد تدخل أيضاً في قيمة علاجها في الفلح ويحافظ على ذلك في أسعارها كما وقع بالأندلس لهذا العهد ... ولما كانت بلاد البربر بالعكس من ذلك في زكاء منابتهم وطيب أرضهم ، ارتفعت عنهم المؤنة جملة في الفلح مع كثرته وعمومته ، فصار ذلك سبباً في رخص الأقوات ببلدهم " (ص ٣٦٤) .

٢/٢/٣ - هل تعرض ابن خلدون للتضخم ؟ إذا فسرنا التضخم بمظاهره وآثاره وهو الارتفاع المستمر في الأسعار فإننا نجد لابن خلدون آراء عديدة حول أسباب هذه الظاهرة يمكن تجميعها فيما يلي :

أ) المزيد من الطلب مع عدم قدرة العرض على التواؤم معه ، مما يذكرنا بنظرية جذب الطلب .

ب) ارتفاع وتزايد التكاليف (وفع التكاليف) .

ومن عباراته في ذلك " ... وتصير قيمة الأعمال كلها مع ذلك عزيزة والمرافق غالية بازدحام الأغراض عليها من أجل الترف ، وبالمغارم السلطانية التي توضع على الأسواق والبياعات ، وتعتبر في قيم المبيعات ، ويعظم الغلاء في المرافق والأوقات والأعمال " (ص ٣٦٥) .

ج) كذلك يمكن إدخال العامل النقدي (كمية النقود) في ذلك حيث أشار إلى أن كثرتها تفقدها قيمتها ومعنى هذا ارتفاع كبير في الأسعار (ص ٥٢٩) .

هذه دراسة سريعة لما قدمه ابن خلدون من آراء حول القيمة والأسعار ومنها يتبين ما كان له - بحق - من إسهام قوي وفعال في تأسيس وتطوير المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع الاقتصادي المهم . ونحن لانزعم أن ابن خلدون قد قال كل شيء في هذا الموضوع بل ولاندعي أن كل ما قاله مقبول ، وبالمثل فإننا لانرى وجهاً لتجاهل ما قدمه وإغفاله كما هو ظاهر اليوم في معظم إن لم يكن في كل الكتب المدرسية في الاقتصاد الجزئي وغيره . ولولا أنه الخيز المتاح للبحث محدود وحدود لضمنا دراستنا هذه ترجمة بيانية لما احتوته من معدلات نظرية. ونأمل أن يتم ذلك ولو بعد حين للمهتم للبحث، وخاصة أنه مثل تلك الأشكال البيانية باتت تستهوي الكثير من الباحثين في علم الاقتصاد. وأختم دراستي هذه بالقول الصريح القوي بأنه دراستي هذه لهي من قبيل الدالة في قدرتي المحدودة وليست فيما قدمه ابن خلدون، ونأمل أن يأتي بعدي من ذوي القدرات الأكبر فيكشفوا لنا عما فيها قاله ابن خلدون الكثير مما لم نتمكن نحن من كشفه.

والله أعلم

ملحوظة بعد كتابة هذا البحث بنحو عام وفقنا الله سبحانه إلى كتابة دراسة موسعة عن الاقتصاد عند ابن خلدون نشرت بدار رصاد بالرياض تحت عنوان